

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض



مركز الملك فيصل

للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد السابع - العدد الثالث

رجب - رمضان ١٤٢٦ هـ

(أغسطس - أكتوبر ٢٠٠٥ م)

• الحروف المقطعة في القرآن

دراسة نحوية صرفية

• شرح «كتاب الفرق للأصمعي»

• الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي

المعاصر

• الجانب النفسي في حذف عامل

المفعول به

• أنظمة إيقاعات الشعر العربي

«عرض ونقد»

• تعقيب على بحث «من الظواهر

الصوتية في لهجة القصيم»

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المحتويات

- التقديم ٣
- الحروف المقطعة في القرآن
- نوال بنت سليمان الثنيان ٧
- شرح «كتاب الفرق للأصمعي»
- سعود بن عبد الله آل حسين ٦١
- الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر
- مسعود صحراوي ١٠٩
- الجانب النفسي في حذف عامل
المفعول به
- علي محمد نور المدني ١٤٣
- أنظمة إيقاعات الشعر العربي
- عرض ونقد / عمر خلوف ١٦٥
- تعقيب على بحث
- أبو أوس إبراهيم الشمسان ٢١٩

رئيس التحرير

تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير

صالح بن حسين العايد

صالح بن سليمان العمير

عبد الرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير

سيف بن عبد الرحمن العريضي

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية

ص. ب. ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

المملكة العربية السعودية

ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies

P.O. Box 51049 Riyadh 11543

Saudi Arabia

Fax: 4659993

ردمك: ١٣١٩-٨٥١٣

الإيداع: ٣٠/٩٨٢

المجلد السابع - العدد الثالث - رجب - رمضان ١٤٢٦ هـ / أغسطس - أكتوبر ٢٠٠٥ م

الهيئة الاستشارية للتحليل:

* إبراهيم بن سليمان الشمسسان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
* أمين عبدالله سالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
* حسن شاذلي فرهود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
* سليمان بن إبراهيم العايد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
* عبد العلي الودغيري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
* علي أبو المكارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
* عياد بن عيد الثبيتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
* محمد بن حسن باكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
* محمد بن يعقوب تركستاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
 ٢. ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.
 ٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
 ٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
 ٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
 ٦. أن يكون البحث مديلاً بالمراجع كاملة البيانات.
 ٧. أن يكون البحث باللغة العربية.
 ٨. أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
 ٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
 ١٠. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبِلت أم لم تقبل.
- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه



الحمد لله وكفى وصلى الله وسلم على النبي المصطفى أما بعد :

فقد نشر في المجلد السابع العدد الأول بحث عرضت فيه الكاتبة الفاضلة لبعض الظواهر الصوتية في لهجة القصيم، وينشر في هذا العدد تعقيب للزميل الأستاذ الدكتور / إبراهيم الشمسان عضو الهيئة الاستشارية للمجلة، ولن أعرض للبحث بصفة عامة، ولا للتعقيب عليه، إنما سأقف معهما في مسألة واحدة من مسائله التي وردت فيه، وهي مسألة تتعلق بالرسم، وعلى وجه الخصوص كتابة لهجة الكسكسة، فقد رسمتها الباحثة في المواضع التي عرضت لها شيئاً مكان الكاف، واعترض هذا د. الشمسان فرأى رسمها بكاف بعدها سين، ولي في هذا الأمر ثلاث وقفات :

الأولى : نبّه الأب أنستاس الكرمللي إلى أن "في حروفنا مصيبة عظيمة لا تنكر، وهي : أنها لا تؤدي النطق بما في لساننا من الحروف المعتدلة، وهي الحروف المتوسطة بين الحروف الفخمة والحروف الرقيقة، إن كانت ممدودة، وإن كانت مقصورة.... وإذا قيل لنا : إننا ندخل على حروفنا بعض التعديل . قلنا : هذا التعديل لا يكون إلا بزيادة حروف جديدة، وهذا حسن، وبزيادة الحركات لتأدية الأصوات الموجودة في لساننا أو ألسنة الغير، وليست موجود في كتابتنا"^(١). ثم عرض وجهة نظر فيها صعوبة من جهة وغرابة من جهة أخرى، وليس ما ذكره وجهاً يمكن أن يعول عليه، ولذا لم يستمر رأيه ولم يكتب له الانتشار، مع صحة تحديده للمشكلة، إلا أنه لم يكتب له أن يطرح حلاً لهذه المعضلة .

الثانية : ما رسمته الباحثة أو ما ذكره الزميل الذي عَقَّب عليها، لا يمكن أن

(١) لغة العرب السنة ٧، الجزء ٣ ص ٢٥٢-٢٥٣ .

يؤدي صوت الكسكسة، لأنه بكل وضوح على الأول سوف ينطق سيناً، وعلى الثاني سوف ينطق كافاً بعدها سينٌ، وهذان الرسمان لا يؤديان الغرض المراد من الرسم الصحيح لصوت الكسكسة.

وعندي أن صواب الرسم هو كتبها بكاف، وتحت الكاف سينٌ ؛ للدلالة على أن هذه الكاف مشربة سيناً، وصوت الكسكسة ليس كافاً محضة، وليست سيناً محضة بل بدؤه عند التدقيق كاف مشبعة بسين، وهذا هو المسموع من هذه اللهجة، وما زالت حية في بيئتها الأولى التي ذكرها اللغويون القدماء، والذي سوغ هذا هو أن الرمز في الكتابة العربية مقارن للكتابة سادٌ لما فيها من عوز أو قصور، وانظر هذه الرموز بوضوح في كتاب الله في الرسم العثماني، فقد كُتِبَ فوق الصاد سينٌ ضعيفة للدلالة على أنها تنطق سيناً في بعض القراءات، وانظر رمز التنوين إذا جاء بعده حرف الإقلاب الباء فقد جعلوا الضمة الثانية التي تشير إلى التنوين ميماً للدلالة على أن التنوين يقلب باءً^(١)، وكذلك جعلوا فوق النون إذا وليها الباء ميماً للدلالة على ما سبق^(٢).

ولهذا أرى أن إشراب الحرف حرفاً صامتاً آخر يستدعي رمزاً، وليكن الرمز تحت الحرف للدلالة على البدء بالأول والانتهاء بالثاني، فيكتب تحت الكاف سين ضعيفة إيماء إلى لهجة الكسكسة، التي تبدأ بكافٍ أو قافٍ مشربة بسين، وهذه اللهجة عربية صحيحة ما زالت في بيئتها مستعملة حتى اليوم، وإنما جعل الرمز تحت الحرف لا فوقه للدلالة على البدء بالأول، ولأن الرموز التي كتبت فوق الأحرف حالة محل الحرف تماماً، ومن هنا جاء الفرق في محل وضع الرمز.

الثالثة: أشارت الباحثة إلى التحول بين القاف والزاي، وأوردت بعض ما قيل في

(١) انظر هذا الرسم في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَيْمَ بَمَا كَانُوا﴾ البقرة ١٠.

(٢) انظر هذا الرسم في قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ مِيثَاقِهِ﴾ البقرة ٢٧، ومثله كثير في رسم كتاب الله.

هذه المسألة وتتابع التحول في المخرج، ولا أرى ما قالتها، بل هي كسكسة في القاف، إلا أنها تختلف عن الكسكسة في الكاف في بعض الصوت؛ لاختلاف الحرفين أعني الكاف والقاف، وهذه الكسكسة في القاف لها تأثير دلالي في بيئتها، فمثلاً: القت بالقاف النميمة، والقت بقاف مشربة سيناً - كسكسة في القاف - علف الدواب المعروف في هذه البيئة على وجه الخصوص، وأشارت كتب اللغة إلى هذا ففيها: "القت: الفسفة بالسين، والقت يكون رطباً ويابساً، والواحدة: قتة، مثال: تمر وتمر، وفي حديث ابن سلام: فإن أهدي إليك حمل تبنٍ أو حمل قتٍ فإنه رباً، القت: الفصفصة، وهي الرطبة من علف الدواب" (١). ففي هذا النص لا يمكن أن تنطق القاف قافاً محضة، لتدل على العلف، وإنما هي بالكسكسة التي ما زالت مستعملة بها حتى الآن.

ولذا يخطئ في تصويرها وتحديدتها من لم يكن من أهل هذه البلاد، التي وردت اللهجة فيها، فيظن لأول وهلة أنها زاي، فإذا طلب منه أن يحاكيها جاء بها بصورة مزرية تستدعي التهكم من سامعها، وما ذاك إلا أنه لم يحسن تصويرها، وبالتالي لم يحسن محاكاتها.

إن التغير الصوتي الذي يبنى عليه تغير دلالي ما زال محتاجاً إلى دراسات علمية، ومتابعات وتعقيبات، فهذه اللغة ما زالت محفوظة بفضل الله سبحانه وتعالى، وكذلك إعادة النظر في الرسم، والتفريق بين الرسم والرمز، وإدراك وظيفة كل واحد منهما.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس التحرير

(١) اللسان ٢ / ٧١ (قتت)، والتين والقت نوعان من العلف المعروف بهذين الاسمين اليوم، إلا أن القت بالكسكسة في القاف، أي بإشراب القاف سيناً، وهو مما يحسنه أهل هذه البيئة، ولا يختلفون في مدلوله.

أولاً : البحوث والدراسات

الحروف المقطعة في القرآن

دراسة نحوية صرفية

نوال بنت سليمان الثنيان
الأستاذ المساعد في كلية التربية للبنات
 بالرياض

الحمد لله رب العالمين .. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه .. وبعد

الحروف المقطعة ألفاظ تكرر كثيراً في القرآن الكريم، وبالتحديد وردت في افتتاح تسع وعشرين سورة قرآنية، وهذا عدد غير قليل.

وحين يريد باحث ما التعرف على هذه الحروف وما تحمله من مسائل وأحكام لغوية والقراءات التي وردت فيها فإن المصادر فقيرة في مادة هذه الحروف، وإن وجدت فهي مفرقة بين مصادر اللغة ومصادر القراءات ... الخ.

وحسب علمي واطلاعي لم أقف على بحث مستقل في هذه الألفاظ استوعب معظم جزئياتها وقضاياها اللغوية، وقد يقال: إن د. فتحي عبد الفتاح الدجني قد استوعب هذا الموضوع وفصل فيه في كتابه: (الإعجاز النحوي في القرآن الكريم)^(١). فأقول: إن المؤلف قد بحث في موقف علماء التفسير من الفواخ ومعانيها عندهم ثم تحدث عن موقف البصريين والكوفيين والنحاة المتأخرين من هذه الفواخ، ولكنه كان عرضاً وسرداً تاريخياً للآراء دون تحليل أو تنظيم لها مع الخلط في فهم بعض الآراء والأحكام^(٢).

في المقابل تجد تفصيلاً واستيعاباً لغير هذه الحروف من ألفاظ القرآن الكريم، وحين تبحث في مسألة نحوية في مصادر النحو قد يجهلها وحديثها فإنك تجد مؤلفيها يستشهدون بالكثير من الشواهد القرآنية ويطبّقونها على ألفاظ القرآن ومن النادر

(١) انظر ص: ٢١١... إلخ.

(٢) من أمثلة ذلك: أنه خلط بين الحكم بالوقف والإعراب على هذه الحروف وبين موضعها من الإعراب. انظر ص: ٢٣٣، وفي عرضه لموضع (الم) الإعرابي وقع في ربكة، انظر ص: ٢٣٨-٢٣٩، ووقف المؤلف على رأي أبي بكر بن الأنباري في أثناء حديثه عن رأي النحاة المتأخرين مع أنه يعد من متقدمي نحاة الكوفة، انظر ص: ٢٤١، هذا عدا ما وقع فيه المؤلف من لبس في الإحالة على بعض المصادر، انظر ص: ٢٤١.

جداً أن تجد من يقف في هذه المسألة وغيرها على هذه الحروف ويُنظر لها بها مع أنها تمثلها، لذا قررت أن يكون بحثي هذا في الحروف المقطعة في القرآن الكريم لأجمع شتات الآراء التي قيلت فيها، وأفصل ما أجمل فيها قدر الإمكان، وأدرسها دراسة قرآنية نحوية.

وقد رتبت مباحث هذا الموضوع ترتيباً موضوعياً حسب ما أملاه عليّ ترتيب هذه الحروف في القرآن الكريم، وعند الوقوف على حرف من هذه الحروف بالبحث والتفصيل فإنني أجمع معه كل الحروف التي تتفق مع الحرف في الحكم والقاعدة. فبدأت الحديث عن دلالاتها ومعانيها باختصار، ثم قمت باستقراء لها وأثبتّ مواضعها في القرآن الكريم لتكون المرجع لقارئ البحث دون الرجوع للقرآن الكريم. ثم وقفت على حكمها العام وهو البناء على الوقف، ثم فصلت في أحكامها حسب ما تمليه القراءات الواردة فيها، وهي ما يلي:

- التقاء ساكنين. - المد والقصر.
 - الإمالة. - أحكام النون (الإظهار، والإخفاء، والإدغام...)
 - الإبدال.
- بعد ذلك فصلت في حكم صرفها ومنع صرفها، وأخيراً وقفت على حالاتها الإعرابية.

التمهيد

بُدئت عدد من سور القرآن بحروف لا تحمل معنى مباشراً، وأُدرجت هذه الحروف تحت عدة أسماء، نحو: الفواتح، وفواتح السور، وحروف التهجي، والحروف المقطعة.

ووردت في افتتاح تسع وعشرين سورة قرآنية، وكان عدد هذه الحروف من غير المكرر منها أربعة عشر حرفاً، أي: ما يعادل نصف حروف العربية، وقد جمعها بعضهم في عبارة: (نص حكيم قاطع له سر)، وجمعها آخرون في قولهم: (ألم يسطع نور حق كره).... وغير ذلك من عبارات أخرى كثيرة^(١).

هذه السور التسع والعشرون صنفت مرة حسب مكان نزولها، ومرة أخرى حسب موضوع الحديث في الآيات بعدها، ومرة ثالثة حسب تكرار هذه الحروف، ورابعة حسب عدد حروفها.

فقال علماء القرآن: ست وعشرون سورة منها مكِّي، وثلاث مدني، هي: البقرة، وآل عمران، والرعد، وما عداها مكِّي.

– وقالوا: ست وعشرون منها ورد بعدها الحديث عن القرآن الكريم وآياته، وثلاث فقط لم يرد ذكر القرآن بعدها، وهي: مريم، والعنكبوت، والروم.

وفي تصنيف ثالث لها: أنها بدئت بـ (حم) في سبع سور، و (الم) في ست سور، و (الر) في خمس، و (طسم) في سورتين، وما عدا ذلك ورد مرة واحدة في تسع سور، هي (المص)، و (المر)، و (كهيعص)، و (طه)، و (طس)، و (يس)، و (ص)، و (ق)، و (ن).

وصنّفها بعضهم على عدد حروفها، فما جاء مفرداً منها ثلاث سور، وعشر مثني، واثننا عشرة مثلثة، واثنان على أربعة أحرف، واثنان أيضاً على خمسة.

(١) البرهان: ١ / ١٦٧، وتفسير ابن كثير: ١ / ١٥٩.

وقد اختلف المفسرون في دلالاتها ومعانيها، قال جماعة: هي سر الله في القرآن، وهي من المتشابه، وقال جماعة: هي من المتشابه الذي انفرد الله بعلمه، لذا يجب ألا يتكلم فيها.

وقال جمهور العلماء: بل يتكلم بها، وتلتبس المعاني والفوائد التي تدل عليها، واختلفوا في هذه المعاني على اثني عشر قولاً، هي:

- اسم من أسماء القرآن، كالفرقان والذكر.
- فواتح يفتح الله بها القرآن.
- أسماء للصور.
- اسم الله الأعظم.
- قسم أقسم الله به على أنه من أسمائه الحسنى.
- حروف مقطعة من أسماء وأفعال، كل حرف يدل على معنى غير المعنى الذي يدل عليه الحرف الآخر، فمثلاً (الم) معناها أنا الله أعلم..... وهكذا
- حروف هجاء موضوع.
- حروف يشتمل كل حرف منها على معان شتى مختلفة.
- أمارة جعلها الله لأهل الكتاب للدلالة على إنزال الكتاب على محمد ﷺ في أول سور منه حروف مقطعة.
- حروف للتنبيه مثل (يا) في النداء.
- نزلت ليستغربها المشركون عندما أعرضوا عن سماع القرآن بمكة.
- حساب أبي جاد، لتدل على مدة ملة محمد عليه الصلاة والسلام^(١).

(١) جامع البيان: ١ / ٢٠٤ - ٢٢٨، والحرر الوجيز: ١ / ٩٤ - ٩٦، والجامع لأحكام القرآن ١ / ١٥٤ -

١٥٦، وتفسير ابن كثير: ١ / ١٥٦-١٦٢، والبرهان: ١ / ١٦٨ - ١٧٠.

مواضعها

هذه الحروف المقطعة كما ذكرت سابقاً وردت في تسع وعشرين سورة من سور القرآن الكريم، هي التالي (١):

- ١- (الم * ذلك الكتاب لا ريب فيه) البقرة، الآيتان: ١، ٢.
- ٢- (الم * الله لا إله إلا هو الحي القيوم) آل عمران، الآيتان: ١، ٢.
- ٣- (المص * كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به وذكرى للمؤمنين) الأعراف، الآيتان: ١، ٢.
- ٤- (الر تلك آيات الكتاب الحكيم) يونس، الآية: ١.
- ٥- (الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير) هود، الآية: ١.
- ٦- (الر تلك آيات الكتاب المبين) يوسف، الآية: ١.
- ٧- (الر تلك آيات الكتاب والذي أنزل إليك من ربك الحق ولكن أكثر الناس لا يؤمنون) الرعد، الآية: ١.
- ٨- (الر كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد) إبراهيم، الآية: ١.
- ٩- (الر تلك آيات الكتاب وقرآن مبين) الحجر، الآية: ١.
- ١٠- (كهيعص * ذكر رحمة ربك عبده زكريا) مريم، الآيتان: ٢، ١.
- ١١- (طه * ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى) طه، الآيتان: ١، ٢.
- ١٢- (طسم * تلك آيات الكتاب المبين) الشعراء، الآيتان: ١، ٢.
- ١٣- (طس * تلك آيات القرآن وكتاب مبين) النمل، الآية: ١.
- ١٤- (طسم * تلك آيات الكتاب المبين) القصص، الآيتان: ١، ٢.
- ١٥- (الم * أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون)

(١) رتبناها حسب ترتيبها في المصحف.

العنكبوت، الآيتان: ١، ٢

- ١٦- (الم * غلبت الروم) الروم، الآيتان: ١، ٢
- ١٧- (الم * تلك آيات الكتاب الحكيم) لقمان، الآيتان: ١، ٢
- ١٨- (الم * تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين) السجدة، الآيتان: ١، ٢
- ١٩- (يس * والقرآن الكريم) يس، الآيتان: ١، ٢
- ٢٠- (ص والقرآن ذي الذكر) ص، الآية: ١
- ٢١- (حم * تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم) غافر (المؤمن)، الآيتان: ١، ٢
- ٢٢- (حم * تنزيل من الرحمن الرحيم) فصلت، الآيتان: ١، ٢
- ٢٣- (حم * عسق * كذلك يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك والله العزيز الحكيم) الشورى الآيات: ١، ٢، ٣
- ٢٤- (حم * والكتاب المبين) الزخرف، الآيتان: ١، ٢
- ٢٥- (حم * والكتاب المبين) الدخان، الآيتان: ١، ٢
- ٢٦- (حم * تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم) الجاثية، الآيتان: ١، ٢
- ٢٧- (حم * تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم) الأحقاف، الآيتان: ١، ٢
- ٢٨- (ق والقرآن المجيد) ق، الآية: ١.
- ٢٩- (ن والقلم وما يسطرون) القلم الآية: ١.

هذه الحروف كما اختلف حولها المفسرون من حيث دلالاتها ومعانيها اختلف حولها أيضاً علماء العربية والقراءات إعراباً وبناءً، وفي الاحتجاج للقراءات الواردة فيها، وما جاء منها منصرفاً وغير منصرف، وفي الحالات الإعرابية التي تتوارد عليها . . الخ من أحكام سنقف على تفصيلها في هذا البحث بإذن الله وتوفيقه .

بناؤها على الوقف

الحروف المقطعة في أوائل السور إذا لم تجعل أسماء للسور فهي مبنية على الوقف لا تعرب، وهو مذهب الخليل وسيبويه.

قال الخليل: "إذا تهجيت فالحروف حالها كحالها في المعجم والمقطّع" (١). وقال سيبويه: "واعلم أن هذه الحروف إذا تُهجيت مقصورةً، لأنها ليست بأسماء، وإنما جاءت في التهجي على الوقف، ويدلك على ذلك: أن القاف والصاد والذال موقوفة الأواخر، فلولا أنها على الوقف حُركت أواخرهن.... وإذا أردت أن تلفظ بحروف المعجم قصرت وأسكنت، لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء، ولكنك أردت أن تقطّع حروف الاسم" (٢).

وكان الفراء دقيقاً في تحديد حكم الوقف فيها، إذ قال: "الهجاء موقوف في القرآن وليس بجزم يسمى جزءاً، إنما هو كلام جزمه نية الوقف على كل حرف منه فافعل ذلك بجميع الهجاء فيما قلّ أو كثر" (٣).

معنى ذلك أن هذه الحروف مبنية على الوقف، وعلة بنائها أنها بمنزلة حروف التهجي، وحق الحروف في التهجي التقطيع، لأنها محكية، ولو أعربت لأدى هذا إلا انتفاء الحكاية.

وردّ ثعلب - فيما حكاه عنه النحاس - قول الخليل بأنه إذا قيل: زاي فهي ليست الزاي التي في زيد، لأنك قد زدت عليها. وفنّده النحاس بقوله: "هذا الرد لا يلزم، لأنك لا تقدر أن تنطق بحرف واحد حتى تزيد عليه" (٤).

(١) الكتاب: ٣ / ٢٦٦، وانظر المقتضب: ٣ / ٣٥٦.

(٢) الكتاب: ٣ / ٢٦٥.

(٣) معاني القرآن: ١ / ٩.

(٤) إعراب القرآن: ١ / ١٧٧.

وعلل الأخص هذا الحكم في الحروف المقطعة بأن الكلام غير مدرج، أي أنها غير معطوفة، تقول العرب: ألفٌ بَاءٌ تَاءٌ ثَاءٌ، أما في حال عطفها فينتفى الوقف إذ يقال: ألفٌ وباءٌ وتاءٌ وثاءٌ^(١).

وعلل أبو البقاء لبنائها على الوقف بأنه لا يراد الإخبار عنها بشيء وإنما جيء بها لحكاية ألفاظ الحروف التي جعلت أسماء لها^(٢).

وأرجع ابن مالك ذلك إلى علة بناء الاسم بشكل عام وهو شبهها بالحروف، وحدد وجه الشبه بين هذه الألفاظ والحروف بالشبه الإهمالي، أي أنها تشبه الحروف المهملة في كونها غير عاملة ولا معمولة^(٣).

وأكد ابن جني هذا الشبه بينها وبين الحروف من وجه آخر أدى إلى إعطائها هذا الحكم بقوله: "وبذلك على كونها بمنزلة هلّ وبلّ وقدّ وحتىّ وسوف، ونحو ذلك أنك تجد فيها ما هو على حرفين الثاني منهما ألف، وذلك نحو: با تا ثا حا طا ظا، ولا تجد في الأسماء المعربة ما هو على حرفين الثاني منهما حرف لين، إنما ذلك في الحروف نحو: ما، ولا، ويا، وأو، ولو، وأي، وكى، فلا تزال هذا الحروف مبنية غير معربة"^(٤).

وقد أكد الرضي^(٥) بناءها دون حاجة إلى تعليل؛ لأصالته. وذهب النحويون إلى أنها بمنزلة أسماء الأعداد، يقولون: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة بالتسكين من غير إعراب، ويؤيد ذلك ما حكاه سيبويه ممن يوثق به أنه سمع من العرب قولهم: ثلاثة أربعة بطرح همزة أربعة على الهاء من ثلاثة ففتحها دون

(١) معاني القرآن: ١٩ / ١

(٢) التبيان في غريب إعراب القرآن: ١٠ / ١

(٣) شرح الكافية الشافية: ٢١٦ / ١

(٤) سر صناعة الإعراب: ٢ / ٧٨١، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦ / ٢٩، حيث نقل ابن يعيش النص

كما هو دون نسبته إلى ابن جني.

(٥) شرح الكافية: ٦١ / ١.

أن يحولها تاء، لأنه جعلها ساكنة، والساكن لا يتغير في الدرج فبقيت على ما كانت عليه قبل إلقاء الحركة عليها^(١).

ولو عوملت معاملة الأسماء المعربة لردت الهاء تاء في حال تحركها فنقول: ثلاثريعة.

هذه الحروف تأخذ هذا الحكم في حال أنك لا تريد أن تجعلها أسماء للسور التي هي منها ولكنك أردت أن تقطعها فجاءت كالأصوات نحو: غاق، وصه، ومه^(٢).

والدليل على أنها موقوفة قول الشاعر:

أَقْبَلْتُ مَنْ عِنْدَ زِيَادٍ كَالْحَرْفِ تَخْطُ رِجْلَايَ بِخَطِّ مُخْتَلَفٍ
يُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ^(٣)

الأصل فيه: لَامُ أَلْفٍ، بسكون (لام) ولكنه ألقى حركة الألف وهي الهمزة على الميم قبلها ففتحتها.

وسكونها بناءً على رأي أكثر النحاة وعلى هذا لا محل لها من الإعراب إذا لم تجعل أسماء للسور.

قال الزجاج: "ليست تجري مجرى الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة التي يجب لها الإعراب وإنما هي تقطيع الاسم المؤلف الذي لا يجب الإعراب فيه إلا مع كماله"^(٤).

(١) الكتاب: ٣ / ٢٦٥ وانظر معاني القرآن للأخفش: ١ / ١٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١ / ٥٩،

وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٧٨١، وشرح المفصل: ٦ / ٢٨، والبحر: ١ / ٣٥

(٢) سيبويه: ٣ / ٢٦٥، وسر الصناعة: ٢ / ٧٨١، وشرح المفصل: ٦ / ٢٩.

(٣) الرجز لأبي النجم العجلي، أحد رجاز الإسلام المتقدمين، انظر ديوانه: ٣٩، وهو من شواهد سيبويه: ٣ /

٢٦٦، والمقتضب: ١ / ٢٣٧، ٣ / ٣٥٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ١ / ٦٠، والخصائص: ٣ / ٢٩٧،

وشرح كافية ابن الحاجب: ١ / ٥٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١ / ٦٠، وانظر التهذيب للأزهري، باب ما جاء في تفسير الحروف المقطعة: ١٥ / ٦٨٠.

وقال أبو حيان: "وأما إذا لم تكن اسماً للصور فلا محل لها لأنها إذ ذاك كحروف المعجم أُوردت مفردة من غير عامل" (١).

إلا أن الزمخشري ذهب إلى أنها من قبيل الأسماء المعربة، وسكونها سكون زيد وعمره وغيرها من الأسماء، أي أن سكونها وقف وليس ببناء، وإعرابها هذا عند الزمخشري بسبب أنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها" (٢).

– وذهب النحاة إلى أن هذه الحروف إذا جعلت أسماء للصور فإنها تعرب في حالتين هما:

– الأولى: إذا حدثت عنها بالإخبار بها أو عنها، نحو أن تقول: هذه ألف، والألف حسنة*.

– الثانية: إذا عطف بعضها على بعض، نحو قولك: في الكتاب ألفٌ ولأمٌ وميمٌ. والشاهد على ذلك قول الشاعر:

كَأَفًا وَمِيمَيْنِ وَسِينًا طَاسِمًا (٣)

حروف الهجاء في البيت عندما تعاطفت أعربت، فالأول والثالث منصوبان وعلامة نصبهما الفتحة، والثاني منصوب علامته الياء للثنائية. وقول الآخر:

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى أَلْفٍ وَيَاءٍ وَوَاوٍ هَاجَ بَيْنَهُمْ جِدَالٌ (٤)

(١) البحر: ١ / ٣٥

(٢) الكشف: ١ / ٨٠

(٣) البيت من شواهد سيبويه دون نسبة: ٣ / ٣٦٠

إلا أن سيبويه استشهد به على موضع غير الموضع المراد في البحث.

وهو من شواهد معاني القرآن وإعرابه: ١ / ٦٠، والتهذيب، باب ما جاء في تفسير الحروف المقطعة:

١٥ / ٦٨٠، وسر الصناعة: ٢ / ٧٨٢، وشرح المفصل: ٦ / ٢٩، واللسان، المقدمة: ١٢.

والطاسم: الدارس.

(٤) نسب في معظم المصادر ليزيد بن الحكم، إلا أن الحريري نسب ليعسى بن عمر، وقد اختلفوا في روايته. =

هذا هو حكم الحروف المقطعة في أوائل السور، نحو (الم) ونظائرها^(١) مما ورد منها في القرآن الكريم حيث تبني على الوقف.

التقاء الساكنين

قد تحرك أواخر هذه الكلم إذا وليها ألف وصل وحذف لالتقاء الساكنين، كما في نحو: (الم * الله لا إله إلا هو الحي القيوم)^(٢) إذ التقت فيه الميم الساكنة بساكن آخر، فأدى ذلك إلى تحريكها بعد حذف ألف الوصل من اسم الجلالة (الله)، وعلّة حذف هذه الألف كما قال سيبويه: "وإنما حذفوا ألف الوصل ها هنا بعد الساكن، لأن من كلامهم أن يحذف وهو بعد غير الساكن، فلما كان ذلك من كلامهم حذفوها ههنا، وجعلوا التحرك للساكنة الأولى، حيث لم يكن ليلتقي ساكنان، وجعلوا هذا سبيلها، ليفرقوا بينها وبين الألف المقطوعة"^(٣).

– وحركوا الميم بالفتح بإجماع القراء^(٤)، واختلفوا في فتحة هذه الميم على أقوال هي:

– الأول: أن فتحة الميم لالتقاء ساكنين، واختلفوا في تحديد الساكنين، على رأيين:

أحدهما: أن سقوط همزة الوصل أدى إلى التقاء ساكنين هما الميم من (الم) واللام الأولى من اسم الجلالة (الله) فحركت الميم بالفتح، وهو مذهب سيبويه^(٥) وجمهور النحويين، والدليل على هذا التحريك أن حروف الهجاء يجتمع فيها

= وهو من شواهد المقتضب: ٢٣٦ / ١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١ / ٦١، وسر الصناعة: ٢ / ٧٨٢، ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريزي: ١٧٠ – ١٧١ وشرح المفصل: ٦ / ٢٩، وشرح الكافية: ١ / ٦٢

(١) من سورة: آل عمران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة.

(٢) سورة آل عمران، الآيتان: ١ / ٢

(٣) الكتاب: ٤ / ١٥٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١ / ٣٧٣، والسبعة: ٢٠٠، والحجة لأبي علي: ٣ / ٥

(٥) الكتاب: ٤ / ١٥٢

ساكنان لبنائهما على الوقف، نحو: (كهيعص)^(١) و(حم عسق)^(٢).
 كما أن أسماء العدد كذلك، فحركت الميم للساكن الثالث بالفتح كما حركت
 النون بالفتح في كل من قوله تعالى: (من الله)^(٣)، وقوله (من المسلمين)^(٤)
 وقوله أيضاً (من البقر اثنين)^(٥) وذلك لالتقاء الساكنين^(٦).
 والآخر: أن الساكنين هما: الياء التي قبل الميم والميم الأخيرة في (الم) وعند
 اجتماعهما حرك الساكن الثاني بالفتح^(٧)، شبهوها ب(أين) و(كيف) ... إذ
 الأصل فيهما السكون: (أين) و(كيف).
 وعقب السمين على هذا القول بأنه ليس لإسقاط الهمزة أي تأثير في التقاء
 الساكنين بخلاف القول السابق الذي نشأ فيه التقاء الساكنين من حذف همزة
 الوصل^(٨).

وحكم عليه أبو البركات بالفساد، وحجته في ذلك كما قال: "لو كان كذلك
 لوجب فتحها في (الم ذلك الكتاب) وفي (حم) وفي (ن) وفي كل حرف من
 حروف التهجي التي في أوائل السور، فلما لم تفتح دل على أن هذا التعليل ليس
 عليه تعويل"^(٩).

– الثاني: أن فتحة الميم حركة كانت في الأصل لهمزة اسم الجلالة (الله)

(١) مريم، الآية: ١

(٢) الشورى، الآيتان: ١، ٢

(٣) آل عمران، من الآية: ١٥

(٤) يونس، من الآية: ٧٢

(٥) الأنعام، من الآية: ١٤٤

(٦) الحجة لأبي علي: ٨/ ٩٣

(٧) الحجة لابن خالويه: ١٠٥

(٨) الدر المصون: ٣ / ٧

(٩) البيان ١ / ١٨٩

فنقلت منها إلى الميم الساكنة في (الم) وهو قول الفراء^(١) وأيده الزمخشري^(٢).
وقد نقل النحاس عن الكسائي قوله: إن حروف التهجي إذا لقيتها همزة الوصل
ثم حذفت حُركت هذه الحروف بحركة هذه الهمزة، فيقال: (المَ آله)، والم
أذكروا، والم اقتربت^(٣).

ودليلهم ما روي من قراءة ورش وحمزة في بعض طرقه لقوله تعالى: (قَدْ
أَفْلَحَ)^(٤) بفتح الدال.

وحجتهم لهذا الرأي أن هذه الحروف قد نوي بها الوقف لذا يُسكن أواخرها
وينوي بما بعدها الاستئناف فتعامل همزة الوصل معاملة همزة القطع، ولما كانت
النية فيها الابتداء فإنها تكون في حكم الثابتة، وبما أن أصلها حرف ساكن صحيح
قابل لحركتها خففوها بإلقاء حركتها على هذا الساكن قبلها^(٥).

واحتجوا لهذه الحجة بما سمعه سيبويه عن العرب من قولهم (ثَلَاثَ أَرْبَعَةٍ) يريد:
ثلاثة أربعة، وقف على ثلاثه، فبقيت هاء لأن الساكن لا يتغير في الدرج، فأجرى
الوصل مجرى الوقف وطرح همزة أربعة على الهاء ففتحتها^(٦).

– واستدلوا أيضاً لنقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن الذي يسبقه بقوله
تعالى: (مُرِيبٌ * الَّذِي جَعَلَ)^(٧)، إذ تقرأ (مُرِيبٌ)، بتحريك النون بالفتح.

(١) معاني القرآن: ١ / ٩ ورأيه صريح فيه على عكس ما ذكره د. أحمد الخراط محقق الدر المصون في
تعليقه على نسبة هذا الرأي للفراء بأنه لم يجد لهذا الرأي أثراً في إعرابه للقرآن. انظر الدر المصون:

٧ / ٣

(٢) الكشف: ١ / ٤١٠

(٣) إعراب القرآن: ١ / ٣٥٣

(٤) المؤمنون، من الآية: ١، وانظر الدر المصون: ٣ / ٧

ولم أقف على هذه القراءة فيما بين يدي من مصادر.

(٥) معاني القرآن للفراء ٩ / ١، والبحر: ٣٧٤ / ٢، والدر المصون: ٣ / ٧

(٦) الكتاب: ٣ / ٢٦٥، انظر الدر المصون: ٣ / ٨

(٧) ق، من الآيتين: ٢٥، ٢٦، انظر الحجة لأبي علي: ٣ / ٩

وردّ أبو علي^(١) وأبو البركات^(٢) وغيرهما هذا الرأي وضعّفوه لإجماع النحويين على أن همزة الوصل تسقط في الدرج، فإذا سقطت لا يجوز أن تلقى حركتها على ما قبلها.

وأجاب الزمخشري^(٣) عن هذا الاعتراض بأن هذا الموضوع ليس درجاً، لأن (ميم) في حكم الوقف بالسكون، والهمزة في حكم الثابت، وجاز حذفها للتخفيف، ودل عليها حركتها التي نقلت للساكن قبلها.

واعترض أبو حيان على هذا الجواب، ولم يعدّه شيئاً؛ لادعاء الزمخشري أن الميم حين حركت وقّف عليها، وأن هذا ليس درجاً بل وقفاً، وهذا مخالف لإجماع النحويين من أنه لا يوقف على متحرك.

وانتصر السمين للزمخشري بالرد على ما ذكره أبو حيان بنفي ادعاء الزمخشري أنه يوقف على ميم من ألف لام ميم، وهي متحركة لكي يلزم بمخالفة إجماع النحويين، والقول بأن الزمخشري ذهب إلى أن هذا في نية الموقوف عليه قبل تحريكه بحركة النقل دون نقلٍ إليه ثم كان الوقف عليه فهذا لم يرد في كلام الزمخشري.

وردّ الدليل الذي استدل به أصحاب هذا القول وهو استشهادهم بقوله تعالى: ﴿قد أفلح﴾ على قراءة فتح الدال وذلك لإجماع النحويين أيضاً على أنه لا يوقف على متحرك سواء كانت حركته إعرابية أم بنائية أم نقلية أم لالتقاء الساكنين أم للاتباع أم للحكاية، وعليه لا يجوز الوقف على دال (قد) بالفتحة في حال حذف الهمزة ونقل حركتها إلى دال (قد)^(٤).

(١) الحجة: ٩ / ٣

(٢) البيان: ١٨٩ / ١

(٣) الكشف: ٤١ / ١

(٤) البحر: ٣٧٥ / ٢، وانظر الدر المصون: ٩ / ٣

— وما استدل به النحويون من قول العرب (ثلاثة أربعة) فهو مردود، قال السمين: "الهمزة في (أربعة) همزة قطع فهي ثابتة ابتداء ودرجا، فلذلك نُقلت حركتها بخلاف همزة الجلالة فإنها واجبة السقوط فلا تستحق نقل حركتها إلى ما قبلها، فليس وزان ما نحن فيه" (١).

وأكد أبو علي (٢) هذا الدليل بأن الآية لم تُحمل عليه؛ لأن سيبويه ذهب إلى أن الحركة فيها لالتقاء الساكنين، وأنه في الفتح لالتقاء الساكنين بمنزلة قوله تعالى ﴿مَنْ اللَّه﴾، وبمثله قال أبو علي لمن احتج بقوله تعالى: (مَرِيْنَ الَّذِي جَعَلَ) فحرك النون بالفتحة كما في نحو قوله (مَنْ اللَّه) ثم تساءل الزمخشري وأجاب على سؤاله إذ قال: "هلا زعمت أنها حركة لالتقاء الساكنين؟ قلت: لأن التقاء الساكنين لا يُبالي به في باب الوقف، وذلك قولك: هذا إبراهيم وداود وإسحاق، ولو كان التقاء الساكنين في حال الوقف يوجب التحريك لحرك الميمان في ألف لام ميم لالتقاء الساكنين ولما انتظر ساكن آخر" (٣).

وصححه أبو حيان إلا أنه وضح أن التقاء الساكنين عند الزمخشري إنما يريد بهما ميم ميم الأخيرة ولام التعريف لا الياء والميم من (الم) في الوقف (٤). ثم قدر الزمخشري اعتراضاً آخر وأجاب عنه، وهو أن عدم التحريك في الميم عند التقاء الساكنين فيها أنهم أراد الوقف مع إمكانية النطق بهما ساكنين وإذا جاء ساكن ثالث لا بد لهم أن يحركوا فحركوا.

والجواب: الدليل على أن الحركة ليست لالتقاء الساكنين أنه كان من الممكن في (واحد اثنان) أن يسكنوا الدال مع طرح الهمزة وبهذه يجمعوا بين ساكنين

(١) الدر المصون: ٣ / ٨

(٢) الحجة: ٣ / ٩

(٣) الكشف: ١ / ٤١٠

(٤) البحر: ٢ / ٣٧٥